الفصل العشرون

رياح التغيير

obeikan.com

obeikan.com

أولاً: تدخل السياسيين لإعادة تنظيم المهنة

يبدو أن العام 2002م كان نقطة تاريخية مهمة لإعادة هيكلة مهنة المحاسبة والمراجعة ليس على مستوى أمريكا وحدها بل امتد ذلك حول العالم سواء في الاتحاد الأوروبي أو دول شرق آسيا أو الشرق الأوسط. لقد تلقى العالم بأسره صفعة قوية عند سقوط سوق نازدك، تبعه تهاوي الأسواق المالية في دول عدة، وتوالى اكتشاف الفضائح المالية سواء لسوء نية، كما أوضحنا في مثال شركة إنرون أو التلاعب في المعالجات المحاسبية كما في شركة زيروكس، مما أدى إلى تأثر المواطن العادي بفقدانه جزءاً كبيراً من ثروته، وخاصة صناديق التقاعد، والضغط الشعبي الكبير على السياسيين لإيجاد حلول عملية لضبط ومراقبة أداء الشركات، بما في ذلك تحديد وتقنين أساليب تحدّ من عمليات الغش والخطأ والتلاعب. وهذا أدى إلى إيقاظ الساسة نتيجة الضغط الشعبي لسن القوانين المنظمة للأعمال التجارية، كما زادت أهمية المحاسبة كنظام مُنتج للمعلومات ذات التأثير المباشر على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، بالإضافة إلى تقلص لجوء المحللين الماليين إلى ما يُعرف بالتحليل الفني والتركيز على التحليل الأساسي، فكما هو معروف فإن التحليل الفني لأسعار الأسهم يعتمد على نماذج رياضية مدخلاتها الأسعار التاريخية للأسهم، بينما التحليل الأساسي يعتمد على مخرجات المحاسبة المالية. هذه التحولات أدت إلى زيادة الاهتمام بمهنة المحاسبة للقياس والعرض والإفصاح ومهنة المراجعة سواء أكانت داخلية أم خارجية، ولقد تدخل الكونجرس الأمريكي بإصدار القوانين التي تُحدد بيئة رقابية صارمة لممارسة الشركات المساهمة لأعمالها، كما تدخلت هيئة الأسواق والأوراق المالية (SEC) بشكل مباشر لإعادة تنظيم أسلوب إعداد معايير المحاسبة وتحديد آلية صارمة لتطبيقاتها.

ويُعتبر قانون (ساربانيز أوكسلي (Sarbanes-oxley (SOX) لعام 2002م الذي صدر في أمريكا حدثاً مهماً غير وجه مهنة المحاسبة والمراجعة على المستوى المحلي وامتد أثره في جلّ دول العالم. ويشبه أثر هذا القانون المستقبلي التغيرات

الهائلة التي أحدثها قانون تأسيس هيئة الأسواق والأوراق المالية في أمريكا عام (1934م) بعد الكساد الكبير، الذي شكل القواعد التي اعتمدت عليها التغيرات في مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن العشرين، ومن أهم التغيرات التي أحدثها القانون والتي بدأ يظهر أثرها في وقتنا الحاضر وستؤثر على القياس والعرض والإفصاح المحاسبي في المستقبل القريب حول العالم ما يلي[8]:

1. صدر قانون ساربانيز أوكسلي (SOX) في 2002/6/30م ليمثل أكبر عملية تدخل حكومي لتنظيم قطاع الأعمال في أمريكا منذ الكساد الكبير عام 1929م، يشمل القانون مجموعة متكاملة من الأحكام لإعادة إصلاح بيئة الأعمال من حيث تحديد مسؤولية كافة الأطراف الداخلية والخارجية للشركات المساهمة مع وضع ضوابط صارمة للرقابة على الأمور المالية والإدارية والتقارير وتدفق المعلومات وتوقيتها للشركات التي يتم تداول أسهمها للعامة داخل أمريكا وخارجها. وكذلك الشركات الأجنبية التي يتم تداول أسهمها في الأسواق الأمريكية. كما أن أحكام القانون شملت أيضاً مراجعي تلك الشركات، سواء أكانوا أفراداً أم شركات.

2. أول وأهم تغير أحدثه القانون تأسيس ما يُعرف بمجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) الذي يتبع لهيئة الأسواق والأوراق المالية (SEC)، ويتم تعيين أعضائه الخمسة من قبل الهيئة. وهنا نرى تدخل الجهاز الحكومي مباشرة للإشراف على محاسبة ومراجعة الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية، كل ذلك بهدف القضاء على التجاوزات التي حدثت وسببت الفضائح والخسائر المالية، ويهدف المجلس بشكل عام إلى الإشراف المباشر ومراقبة القياس والعرض والإفصاح للأحداث المالية للشركات المساهمة وعمل التحقيقات اللازمة للتأكد من قيام محاسبي الشركة بتطبيق القواعد المحددة وكذا تقييم عمل المراجعين وضبط أي عمليات غير قانونية، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات، والتأكد من تطبيق

القواعد الرقابية التي حددها القانون. ولضمان عدم سيطرة المهنيين على هذا المجلس، كما حدث في معهد المحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حدد القانون أنه لا يزيد عدد المحاسبين القانونيين في المجلس عن 2 من أعضائه تختارهم هيئة الأسواق والأوراق المالية ويتم اختيار (SEC) الأعضاء الثلاثة الآخرين من خارج المهنة، على أن يكون رئيس المجلس لا يمت بأي صلة للهيئة خلال خمس سنوات سابقة، ويُلزم القانون جميع مكاتب المراجعة التي تراجع الشركات المساهمة أن تقوم بالتسجيل لدى المجلس بعد أن يتم فحص نشاطاتها وأوضاعها المالية، ومن ثم تأهيلها للمراجعة، وتقوم بدفع رسوم تسجيل للمجلس وكذا رسوم سنوية، وهذه الرسوم تمثل جلّ ميزانية المجلس.

لقد دافع المهنيون خلال القرن الماضي عن استقلالهم في إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، ووقفوا صامدين أمام المطالبات الحثيثة بأن يتم تعيين المراجعين من قبل الحكومة بعد الكساد الكبير، لكن هذا الصمود بدأ يتصدع بعد الفضائح المالية، فأعطى القانون المجلس الجديد صلاحيات واسعة في تحديد معايير المحاسبة والمراجعة. وبشكل دقيق، فإن للمجلس الحق أن يُصدر المعايير التي تضمن المحاسبة والمراجعة الدقيقة أو أن يعتمد ما يصدر من معايير قائمة أو مستمدة من الهيئات المهنية، وتشمل هذه المعايير معايير المحاسبة ومعايير المراجعة والرقابة الداخلية وآداب وسلوك المتعاملين، كما أن للمجلس كافة الصلاحيات للتأكد من تطبيق جميع المعايير التي تضمن مصالح عامة المستفيدين.

ولقد أعطى القانون المجلس الحق في قوة معاقبة من يُخالف أحكامه، وعلى الأخص مكاتب المراجعة، حيث إن له الحق في الاطلاع على كافة أوراق عمل المراجعة، والتحقق من قيامهم بأعمالهم بكل احتراف، كما أن للمجلس الحق في معاقبة محاسبي الشركة ومديريها ومراجعيها في

حالة اكتشاف أي عمليات غش أو خطأ أو تلاعب. وحدد القانون العقوبات المالية والجنائية لكافة الأطراف، وعلى الأخص الحق في منع المراجعين من مزاولة المهنة وإحالة الجميع للقضاء بعد أخذ موافقة هيئة الأسواق والأوراق المالية (SEC).

كما أن سلطة المجلس امتدت لتشمل العمليات خارج الولايات المتحدة، وللمجلس الحق في مراجعة أوراق عمل أي شركة تابعة لشركة يتم تداول أسهمها في الأسواق الأمريكية أو أي شركة أجنبية يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية الأمريكية مباشرة.

ولا شك أن تأسيس هذا المجلس كان له تأثير مباشر على المهنة ممثلاً في تدخل الحكومة في العمل المهني الذي طالما كان محل معارضة من المهنيين. كما أن صلاحية هذا المجلس سواء من حيث إعداد واعتماد المعايير المهنية، أو مراقبة حسن تطبيقها غيرت بشكل جوهري هيكلية صناعة معايير المحاسبة والمراجعة وتطبيقاتها ليس فقط في أمريكا، بل امتد أثرها إلى دول العالم الأخرى، كما أنها قد تمحو من الذاكرة الفضائح المالية وتعيد ثقة العامة بمهنتي المحاسبة والمراجعة، وذلك لسقوط مقولة: إن أفضل أسلوب لتنظيم المهنة هو تركها لتنظم ذاتها، وفُتح الباب مشرعاً على مصراعيه لتدخل الحكومات في تنظيم المهنة حول العالم. ولعل أفضل مثال يعطى هنا تدخل الحكومات في أمريكا والاتحاد الأوروبي (2008) في تعطيل قياس الأوراق المالية المعدة للبيع بالأسعار الجارية المنخفضة؛ لكونها ذات تأثير مباشر على السوق المالي.

3. أدخل القانون تنظيماً جديداً لحكم التنظيم بين مراجعي الحسابات سواءً الخارجيين أو الداخليين وبين الشركات التي يتم تداولها في الأسواق المالية، حيث إن العلاقات بين جميع الأطراف لم تكن محددة بدقة وتحكمها الأعراف، فأحياناً تكون علاقة المراجع مع الجمعية العمومية للشركة

سواء أكان من حيث التعيين أم تحديد نطاق المراجعة أم مناقشة المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقياس أو العرض والإفصاح العام. ولقد حدد هذا القانون الذي سرى تطبيقه في عدة دول، أن تكون العلاقة بين المراجع والشركة من خلال لجنة المراجعة فقط، فاللجنة هي الجهة الوحيدة المخولة للموافقة على اختيار المراجع وتحديد نطاق خدماته وأتعابه، وعليه أن يُخطر اللجنة بكل ما يتوصل إليه من نتائج، ويكون قرارها حاسماً. ولقد خفف هذا التعديل العبء على المراجعين من حيث الضغط الذي يواجهونه من إدارة الشركات، كما حمل لجنة المراجعة مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بالأمور المالية لتلك الشركات، فلا يمكن تعديل السياسات المحاسبية وقبولها إلا من خلال اللجنة، كما أن تدفق المعلومات المالية مصدره الأساسي لجنة المراجعة وليس الشركة، كما حملها مسؤولية التأكد من وجود نظام رقابة فعال، والعمل بشكل مباشر مع كافة الأطراف الداخلية والخارجية على سد الثغرات في ذلك النظام، وتعزيز قدرته على اكتشاف الخطأ والغش والتلاعب. كما حذر القانون من قيام مراجعي الحسابات بتقديم استشارات للشركة إلا بعد موافقة اللجنة عليها.

4. حدد القانون ولأول مرة عقوبات مدنية وجنائية تصل إلى السجن لمدة عشر سنوات على مراجعي الحسابات ومديري الشركات في حالة الإهمال في الاحتفاظ بالسجلات وأوراق العمل لمدة لا تقل عن خمس سنوات، والسجن لمدة عشرين سنة في حالة التلاعب فيها أو إخفائها أو إتلافها، كما يعاقب القانون عمليات الغش في الأسهم المتداولة لمدة خمس وعشرين سنة، ومدد القانون عمليات التقادم في حالات الغش والتلاعب لخمس سنوات بدلاً من سنتين، وحرم عمليات إقراض مديري الشركة وشدد على عقوبات التداول بناءً على معلومات داخلية أو معلومات مهنية. فلقد ألزم القانون كلاً من المدير التنفيذي للشركة (CEO)، والمدير المالي (CFO) بالتوقيع على شهادة تُرفق بكل تقرير مالي ربع سنوي أو سنوي، تشمل:

أ- أنهما راجعا التقارير المالية وأقراها.

ب- عدم احتواء التقارير، حسب علمهما، على معلومات مضللة، وأنهما لا يعرفان أن هناك عمليات غش أو خطأ أو تلاعباً أو عملية إخفاء لمعلومات تؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار.

ج- أنهما وحسب علمهما يقران بأن القوائم المالية تعكس الوضع المالي للشركة بعدالة.

د- أنهما مسؤولان عن وجود نظام رقابة داخلي فعال وأنهما قد قاما بفحصه للتأكد من كفاءته وقدما تقارير للجنة المراجعة عن مواطن الضعف وسبل معالجتها، وقد تتبعا وطبقا الوسائل اللازمة للحد من مثل هذه النقاط.

هـ- أنهما أبلغا لجنة المراجعة فورياً بأي تعديلات في السياسات المحاسبية أو نظم الرقابة الداخلية، أو بأي أخطاء أو غش أو تلاعب.

5. نظم القانون مسؤولية إدارة الشركة عن التقارير المالية وحدد أطر ما يعرف بحوكمة الشركات Corporate Governance وضرورة توقيع رئيس لجنة المراجعة ومديريها على القوائم المالية أمام محامي عام محلف، كما طالبهم بضرورة تقديم تقرير عن نظام الرقابة الداخلية للشركة ويكون معتمداً من المراجع القانوني في تقريره.

6. وأخيراً، فإن أحكام هذا القانون شكلت تغيراً ونقلة نوعية في المحاسبة في أمريكا، ولقد انتقل أثرها إلى أوروبا بشكل سريع، حيث إن الاتحاد الأوروبي أيضاً اتجه إلى تطبيق أغلب أحكام هذا القانون، وساد أثره في جميع أنحاء العالم. ولعل أهم نقطة يمكن الإشارة إليها هنا هي فقدان ثقة المستفيدين في المهنة ككل وعدم قدرة القياس المحاسبي والإفصاح على إعطاء صورة عادلة عن الموقف المالي للشركات. وما تدخل الحكومات بشكل مباشر في تفاصيل المهنة إلا حماية للعامة من قلة يستغلون المحاسبة لتحقيق أغراضهم الخاصة.

obeikan.com

ومما حَفّز فكرة تدخل الدولة رسمياً في أذهان السياسيين هو آثار الأزمة المالية الحالية (2008) على جميع شعوب العالم، ويدور حالياً حراك فكري جدي لتعديل كثير من مقومات مهنة المحاسبة والمراجعة، سنرى أثره قريباً.

ثانياً: موقف المهنة من التغيرات

حدد رئيس معهد المحاسبين القانونيين (Aicpa) السيد (B. Malacon) في محاضرة بجامعة ييل في 4 سبتمبر عام 2002م مشكلة المحاسبة قياساً وعرضاً وإفصاحاً والذي أوصلها إلى فقدان ثقة المستفيدين فيما يلي: «إن مشكلة المحاسبة قياساً وعرضاً وإفصاحاً تكمن في عدم نجاح معايير المحاسبة حتى الآن في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي ونتائج الأعمال، حيث تعج تلك المعايير بقواعد تفصيلية تمنع معدي القوائم المالية من إبداء الحكم الشخصي، بحيث إن تطبيق هذه التفاصيل يريحهم من عناء التفكير بصورة كاملة، كما أن معدي القوائم يترددون في إعطاء أحكامهم في حالة إتاحة الفرصة لهم من قبل المعايير، فلا يعني تطبيق معايير المحاسبة أن تكون القوائم المالية عادلة، بل لا بد من تحميل معدي القوائم المالية ومراجعيها مسؤولية التأكد من أن تطبيق المعايير أعطى الصورة الكاملة والواضحة عن مالية الشركة، بالإضافة إلى أن الأطراف خارج المهنة لا تشارك بشكل إيجابي في صنع معايير المحاسبة، وتُلام الجهة المصدرة عند استغلال قلة لتلك المعايير، ولا تلقي اللوم على تلك القلة، بل على المعايير نفسها ومعديها»[9].

ولا شك أن مثل هذا التفكير من قبل أعلى سلطة مهنية في أمريكا، يقرع الجرس على تغيرات هائلة ستحدث في المستقبل لتعديل أساسيات القياس والإفصاح المحاسبي، وقد تشمل تلك التغيرات اجتثاث الفكر الكلاسيكي الذي اعتمدت عليه المحاسبة خلال نصف قرن من الزمان، ومادام أن هناك اعترافاً من الجميع بأن القياس المحاسبي لا يعتمد على أسس علمية محددة، وإنما على فرضيات تتغير زماناً ومكاناً، ومادام أن القياس المحاسبي أحياناً يفشل في مجاراة

وعكس التطورات الاقتصادية، ومادام أنه معتمد على أفكار كلاسيكية يصعب الانفكاك منها، فإن رياح تغيير فلسفة القياس المحاسبي لا بد أن تتم من خلال تعديل معايير المحاسبة لتعكس واقع القياس بدلاً من التشبث فقط بموضوعيته مع الاحتفاظ بالتحفظ في القياس. ولذا بدأ التفكير بشكل جدي في أمريكا ودول أوروبا الغربية وكذا المعايير الدولية في إعادة النظر في معايير المحاسبة لتكون محققة لأهدافها، بحيث تقترب عمليات القياس المحاسبي والعرض والإفصاح من الواقع بدلاً من اعتمادها على فرضيات وقواعد تفصيلية يلزم تطبيقها بغض النظر عن نتائج القياس ونظراً لارتباط منتجات المحاسبة وقرارات المستثمرين في أسواق الأوراق المالية حول العالم، فإن أهداف معايير المحاسبة قد بدأت في التغير لتحقيق أهداف منها:

أ - عكس قياس وإفصاح محاسبي يعطي المستثمرين في الأسواق المالية معلومات آنية وموثوقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

ب - المحافظة على نوعية معيارية للتقارير المالية.

ج - إعطاء ثقة في أسواق الأوراق المالية، حيث إن تزعزع الثقة في الأسواق المالية، ينعكس مباشرة على زعزعة الثقة في منتجات المهنة، بل يعد هدماً مباشراً لها، وهذا ما اتضح في مرحلة الكساد الكبير عام (1929م) وكذا سقوط وانهيار سوق نازداك في عام (2000م) وما تبعه من فضائح مالية، وذلك لكون منتجات المحاسبة تمثل العمود الفقري لتلك الأسواق.

د - المساهمة في نمو أسواق الأوراق المالية والاقتصاد الوطني.

هـ - الانسجام والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة حول العالم.

و - البساطة بدلاً من التعقيد، والتركيز على وضع القواعد العامة بدلاً من التفاصيل.

ز - التفريق في التطبيقات المحاسبية بين أنواع الشركات وإحجامها، وكون أسهمها تُتداول في الأسواق المالية من عدمه.

ح - الأخذ في الاعتبار عامل كلفة إنتاج المعلومة ومنفعتها لمتخذي القرارات الاقتصادية.

وبناءً على هذه الأسس وغيرها، فإن تعديلات مهمة جرت وأخرى مخطط لها خلال السنوات القادمة على القواعد التي تحكم إصدار معايير المحاسبة في أمريكا والاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية ودول أخرى عديدة، ستغير أسس القياس المحاسبي والإفصاح وكذا أسلوب مراجعة منتجات المحاسبة وقواعد الرقابة الداخلية للشركات، وعلى الأخص تلك التي سيتم تداول أوراقها المالية في الأسواق المالية.

حيث تدور في أوساط المهنيين والأكاديميين في وقتنا الحاضر فكرتان أو فلسفتان متناقضتان، أولاهما تؤيد أن تكون معايير المحاسبة عاكسة للبيئة الاقتصادية، حيث تتشابك العلاقات، وتُكسر الحواجز الدولية، وتتعقد العمليات المالية، حيث يتنامى إصدار أدوات ومعاملات لعمليات مالية معقدة وعقود مستقبلية، بالإضافة إلى زحف التكنولوجيا وطغيانها على جلّ التعاملات المالية، لكل هذا وغيره يرى الفريق الأول أنه لا بد من أن تعكس معايير المحاسبة هذا الواقع وأن تتصدى بشكل تفصيلي ودقيق لتحديد أسس المعالجات ومتابعة تلك التطورات، ولهذا لا بد من أن تكون هذه المعايير معقدة؛ لكون العمليات المالية بذاتها معقدة، بينما يرى الفريق الآخر أنه يصعب أو يستحيل متابعة مثل هذه العمليات المالية وإصدار معايير تفصيلية لكل عملية مالية مستجدة، وإنما يلزم الاكتفاء بإرساء قواعد عامة للقياس لعكس الواقع وتبسيط إجراءات إعداد المعايير وتبسيط الرجوع إليها وفهمها، وكذا تطوير فعالية التقارير المالية ومحاولة انسجام المعايير دولياً. ويُلاحظ تبني عدة دول مؤيدة بأغلبية مهنية وأكاديمية أسلوب التسهيل بدلاً من الأسلوب الحالي المتشابك والمعقد سواء في إعداد المعايير أو في نصوص المعايير ذاتها، ولذلك فإن تعديلات مهمة تم أو سيتم اعتمادها مستقبلاً تحقيقاً لهدف التسهيل ولا شك أن العالم يمر بشكل مذهل بتغيرات سياسية، اجتماعية، واقتصادية، منذ بداية هذا القرن، ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بنتائجها؛ وكما أسلفنا مراراً في هذا الكتاب بأن المحاسبة سواء مهنياً أو فكرياً تتأثر بمحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فحتماً ستتأثر بعض أفكارنا

المحاسبية وكذلك طرق معالجتنا لعناصر القوائم المالية وكذا أسلوب الإفصاح كماً ونوعاً، ولعلنا فيما تبقى نلقي الضوء على بعض رياح هذا التغيير.

1. تغير إجراءات إصدار المعايير

لو نظرنا على سبيل المثال لمعايير المحاسبة الأمريكية أو ما يعرف بـ GAAP، لوجدنا أنه منذ بدء إصدارها في عام 1938م وحتى وقتنا الحاضر تعددت الجهات التي تولت إصدارها خلال تلك الفترة، بحيث توجد معايير صدرت من جهة تناقض ما أصدرته جهة أخرى، كما أن هناك بوناً شاسعاً في إجراءات إصدارها بين جهة وأخرى، فالمهنة تُصدر معايير من خلال معهد المحاسبين القانونيين (AICPA)، كما أنها تُفسر بعض المعايير وتُصدر معايير خاصة لصناعة معينة، كما أن الحكومة ممثلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية (SEC) تُصدر معايير محاسبية بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) للشركات التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية، كما أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يصدر معايير يُلزم بها جميع معدي القوائم المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل محاسب قانوني معتمد، بالإضافة إلى كونها تُصدر تفسيرات متعددة وكذا معايير للحالات الطارئة كما أن الهيئات الحكومية وهيئات السوق المالية في كل ولاية تُصدر معايير تلائم محيط تلك الولاية، ويمكن الرجوع إلى الهيكل التنظيمي لإصدار المعايير كما سبق شرحه، كل ذلك أدى إلى تراكم معايير المحاسبة وتعقيدها في أمريكا، مما حدا بالحكومة والمهنة على الاتفاق على أن تكون هناك جهة واحدة مخولة بإصدار معايير المحاسبة، حيث إن قانون (SOX) Sarbanes-oxley أعطى مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة Pcaob الحق في إصدار المعايير وتطبيقاتها بالنسبة للشركات التي يتم تداول أوراقها في الأسواق المالية، ولقد خُوّل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 2003م كجهة وحيدة تتولى إصدار معايير المحاسبة في أمريكا. ولقد بدأ المجلس في الاتفاق والتنسيق مع الجهات المتعددة ليتولى إصدار معايير المحاسبة.

2. إشراف الحكومة على الإعداد والتطبيق

كما أسلفنا إن الحكومة تدخلت مرتين لتنظيم المهنة وكان بقانون هيئة الأسواق والأوراق المالية (SEC) عام (1933م)، وكذلك في القانون الجديد عام (2002م)، وأعطى القانون مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة (PCAOB) التابع للهيئة (SEC) كامل الحق في إعداد معايير المحاسبة، والتأكد من تطبيقاتها من خلال تسجيل مراجعي حسابات الشركات ومتابعة أعمالهم، ولقد خول هذا المجلس مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عملية إصدار معايير المحاسبة واعتماد المعايير التي سبق أن أصدرها وترك المجلس لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حق الخيار مستقبلاً في تبني أي معيار يصدر من الـ (FASB) أو تعديله بما يُلائم الأسواق المالية.

3. جمع المعايير في مرجع واحد وفهرستها

تواجه من يحاول تطبيق معايير المحاسبة في أمريكا بالذات مشكلة نشرها في مراجع وإصدارات متعددة، وأحياناً يصعب حصرها، وذلك يرجع كما أسلفنا لتعدد جهات إصدارها، ولقد بدأ مجلس معايير المحاسبة (FASB) حديثاً في مشروع لمحاولة تصنيف المعايير والإجراءات في إصدار واحد بغض النظر عن الجهة المصدرة لتلك المعايير، وأن يتم تصنيفها حسب الموضوع، بحيث تشكل مرجعاً أساسياً ووحيداً يُرجع إليه معدو القوائم المالية ومراجعوها وغيرهم من المهتمين. ولا شك أن هذه خطوة مهمة لغرض تسهيل معايير المحاسبة، وإلغاء أي تناقض بينها، وكذلك محاولة لتسهيل لغتها لتكون مفهومة وغير قابلة لتفسيرات متعددة.

4. استخدام أسلوب المبادئ بدلاً من الأسلوب التفصيلي

تتميز معايير المحاسبة حول العالم، وعلى الأخص في أمريكا، باهتمامها بالتفاصيل، حيث تركز اهتمام الجهات المصدرة للمعايير على العناية الفائقة بإعداد قواعد وإجراءات تفصيلية للمعالجات المحاسبية، بحيث يؤدي تطبيق تلك التفاصيل المعقدة إلى عكس الواقع المالي العادل للشركة دون أن يكون هناك نظرة شاملة لواقع الشركة المالي، مما أدى إلى رسوخ فكرة أن تطبيق تفاصيل متطلبات

معايير المحاسبة يؤدي حتماً وبشكل مباشر إلى قوائم مالية عادلة بغض النظر عن منطقية أو واقعية نتائج تلك المعالجات. من هنا بدأت تبرز فكرة جديدة في أمريكا والمعايير الدولية والدول الأوروبية تكمن في بناء معايير المحاسبة على أساس فلسفة المبادئ بدلاً من الاعتماد على فلسفة القواعد الصارمة التفصيلية، ففلسفة المعايير المعتمدة على المبادئ Principle-based Standards تعتمد على التركيز على المبادئ المحاسبية والعمل على استقرارها بدلاً من التركيز على التفاصيل، مع إعطاء حرية لمعدي القوائم المالية ومراجعيها لاستخدام الحكم المهني لإعطاء صورة تُقرب من الواقع للقياس المحاسبي والإفصاح عن أي معلومات تؤثر على قرارات المستفيدين. ولقد ظهر هذا التوجه في المعايير المحاسبية الجديدة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وكذا المعايير الدولية وبعض الدول الأوروبية، حيث تم العمل على إيجاد التوازن بين الدخول في التفاصيل الدقيقة وبين مبادئ المحاسبة.

وعلى الرغم من ميزة هذا التوجه من الناحية النظرية، إلا أن كثيرين يرون صعوبة تطبيقه، حيث إن تعقيد العمليات المالية ينعكس على أسلوب معالجتها، ويصعب تركها للاجتهاد الشخصي للمعد والمراجع، فهذا قد يؤدي إلى هدم ركن أساسي من أركان المحاسبة وهو القابلية للمقارنة، لكون المقارنة أساساً لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

وينادي كثيرون بإيجاد حل وسيط بين الدخول في تفاصيل المعالجات المحاسبية وبين التركيز على المبادئ العامة وترك التفاصيل، ويرى مؤيدو هذا الاقتراح أن يتم التفصيل والتوضيح للمبادئ، وفي نفس الوقت إعداد معايير محاسبية عامة دون الدخول في التفاصيل للعمليات المالية المستجدة.

5. استخدام أسلوب القياس والإفصاح غير ما تقضي به المعايير

نظراً لتعقيد استخدام معايير المحاسبة GAAP وكذا كلفة تطبيقاتها، فلقد سمح معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) أن يتم إعداد القوائم المالية

للشـركات التي لا يتم تداول أسـهمها في السـوق المالي، ولأغراض خاصة بالملاك وغيرهم من المسـتفيدين، باسـتخدام أسـاليب غير ما تتطلبه معايير المحاسـبة، وأجـازت معايـير المراجعـة الأمريكية مـن خـلال نشـرة (SAS 62) للمراجعين فحص هذه القوائم، وإصـدار تقارير خاصـة عنها، ويسـمى هذا الأساس Other Comprehensive Base Of Accounting (OCBOA) ومما زاد من استخدام هذا الأسـاس أنه يوفر أكثر من 50% من تكاليف إعداد القوائم المالية وفقاً لأسـاس الـ (GAAP)، وهناك أسـس متعـددة يتم من خلالها القياس والإفصـاح منها على سبيل المثال أساس الضرائب والأساس النقدي والأساس النقدي المعدل. ومن أهم مزايا هذا الأسـلوب سهولة فهم منتجاته من قبل المستفيدين، بالإضافة إلى قرب نتائجه من الواقع، وإعطاء معديه حرية تقريب النتائج لواقع الشـركة المالي. ومع ذلك فإن مثل هذه القوائم تقتضـي إفصـاح أكبر من المطلوب عند إعدادها على أساس معايير المحاسبة.

ولا شـك أن مثل هذا التوجه، وخاصة للشركات متوسطة الحجم والصغيرة، وفي ظل إلزام تلك الشـركات بإعداد قوائم مالية تتماشـى مع معايير المحاسـبة، سيؤدي في حالة انتشاره حول العالم إلى سهولة إعداد القوائم المالية ويُعزز فهمها من قبل المسـتفيدين. ويُعتبر هذا الأسلوب من أهم الأساليب لتسهيل عملية إعداد القوائم المالية.

6. تعزيز استقلال معدي معايير المحاسبة

يتفـق كثير من الأكاديميـين والمهنيين علـى أن علة قصـور القياس والعرض والإفصـاح المحاسـبي تكمن بشـكل رئيس في تضارب المصـالح في مراحل إصدار معيار معين، وأن قوى الضـغط سـواء من الشـركات أو المهنيين تؤثر على مجالس وهيئـات إعداد معايير المحاسـبة؛ لتلائم بين تلك المصـالح مما يـؤدي في أحيان كثـيرة وفي دول عدة إلى إصـدار معايير قياس وإفصـاح توافقية بغض النظر عن قـدرة هـذه المعايير على عكس الواقع المالي للشـركات. وهنـاك توجه حول العالم قادتـه هيئة الأسـواق والأوراق المالية (SEC) للعمل علـى أن يكون مجلس معايير

المحاسبة المالية (FASB) أكثر استقلالاً، سواء من حيث الإجراءات أو المنتجات، وهنا يشير رئيس المجلس في تقريره لعام 2004م إلى أنه لا تواجه المجلس مشكلات في المعالجة المحاسبية الصغيرة والمعروفة، ولكن تكمن الخلافات العميقة حول المشكلات المحاسبية المستعصية والمتعارضة الأهداف، فهناك توجه في عدم رغبة الأطراف في التغيير لتلائم المعالجة المحاسبية الواقع المالي الحديث، ويضيف أن الوسيلة الوحيدة لبناء معايير المحاسبة تكمن في استقلال معديها، والتوقف التام عن تعديل مايراه الأطراف ملائماً لأهدافهم والضغط المالي والسياسي، ويجب أن تكون معايير العرض والإفصاح محايدة تماماً[10].

مثل هذه التوجهات يحتاج تطبيقها على أرض الواقع وقتاً وجهداً طويلين، ولكن تُعتبر خطوة في اتجاه الطريق الصحيح لتعديل مسار القياس والعرض والإفصاح ليعكس واقع الأحداث المالية ويعطي للمستفيدين المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

7. تطوير نوعية التقارير المالية

تعني التقارير المالية بمعناها الأشمل ليس فقط القوائم المالية النقدية وإنما تشمل بالإضافة إلى ذلك جميع المعلومات المالية وغير المالية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات المستفيدين من تلك المعلومات، بما في ذلك التوقعات المستقبلية للإدارة، والميزانيات المستقبلية، والعقود وغيرها. كل هذا وذاك في مجمله يُسمى نظام التقارير المالية.

ولقد تزايدت الأصوات من مهنيين وأكاديميين ومستفيدين بضرورة إعادة النظر في مكونات هذا النظام وتدقيق محتواه، وحاول بعضهم أن يُظهر أن متطلبات الإفصاح كما تحددها معايير المحاسبة أثبتت فشلها في تنبيه متخذي القرارات بشكل فوري لمكامن الخطر المالي في الشركات، وعلى الأخص في ظل الفضائح المالية عالمياً التي تم عرض بعض منها في الفصل السابق. ويؤكد البعض على أن تطوير نوعية التقارير المالية ذو تأثير إيجابي مباشر لتخفيض تكاليف

إنتاج المعلومات، بدلاً من الأسلوب الحالي ذي المتطلبات التفصيلية المعقدة، كما أن توضيح الصورة من خلال إفصاح كافٍ وواضح يؤدي إلى تعزيز ثقة بيوت المال، مما له أثر في تقليص تكاليف التمويل.

وعلى الرغم من اقتناع الجميع بضرورة تطوير التقارير المالية، إلا أنه يُفتقد إلى الأسس النظرية التي يُبنى عليها التقرير، فجلّ محاولات التطوير تعتمد بالدرجة الأولى على ردة فعل وقتية دون أن تعتمد على سياسات إستراتيجية مبنية على أبحاث ميدانية توضح الحاجات الفعلية للمستفيدين، بالإضافة إلى صعوبة أو استحالة تحديد الإفصاح الكامل أو الكافي أو المطلوب، نظراً لكونها أوصاف يجب تحديدها على الواقع بموجب معرفة حاجات المستفيدين. فمنذ انكشاف الفضائح المالية وعلى الأخص في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة توالت الاقتراحات لتطوير النظام، كما شرعت الجهات المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة وتطبيقاتها في البدء بدراسات لتطوير النظام وبدأت في إصدار متطلبات جديدة للإفصاح، وكذا تكوين هياكل لتطوير ومراقبة الإفصاح على المدى البعيد.

8. تحليل مكونات الدخل

في ظل ثورة المعلومات، وتركيز الشركات على الأصول غير الملموسة، أصبح قياس الدخل أكثر تعقيداً؛ نظراً لصعوبة تحديد وقت الاعتراف بالإيراد، وكما يُقال: لا يمكن إعطاء صورة واضحة لمناخ ضبابي. ويُشير P. Wallsion إلى أن معايير المحاسبة وعلى الأخص الإفصاح غير ملائمة حالياً؛ نظراً لكونها أُصدرت لتلائم اقتصاداً مخالفاً للاقتصاد العالمي الحالي، حيث التركيز سابقاً على الأصول الثابتة بينما الآن التركيز يتم على استغلال الحقوق الفكرية[11]. ومن هنا، فإن أرقام الدخل بحد ذاتها قد لا تعطي الصورة كاملة في ظل معايير المحاسبة المتعارف عليها حالياً، لذا بدأت المطالبة بضرورة إفصاح الإدارة عن مدى جودة إيراداتها Quality Of Company Earning وذلك من خلال إفصاح الشركة عما

يعرف بمناقشة وتحليل الإدارة Md) Management Discussion And Analysis (& A، وهذا يعني إعطاء المستفيد معلومات عن مكونات الدخل وتحديد طريقة وأسلوب تقديره، وكذلك تحديد الأخطار التي تحملها تلك التقديرات. ولقد اعتمدت هيئة الأسواق والأوراق المالية (SEC) هذا التوجه بمطالبة الشركات التي يتم تداول أسهمها بضرورة الإفصاح عن مناقشة وتحليل الإدارة (Md & A).

وكما أسلفنا عند مناقشة تحديد وقياس الإيرادات في فصل سابق أن هناك جهوداً تبذل حالياً بالتعاون بين المهنة في أمريكا والاتحاد الدولي لغرض إيجاد قواسم مشتركة لإعادة تحديد قواعد قياس الدخل والإفصاح عن مكوناته في ظل نماذج الأعمال المتعددة والاقتصاد العالمي المتغير.

9. **الإفصاح عن مؤشرات الأداء** Key Performance Indicators

كما أسلفنا يعتقد كثيرون أن السبب الرئيس في مضمون طلبات الإفصاح في تطوير التقارير المالية لتعطي صورة واضحة عن أداء الشركة، ليس لكونها غير كافية أو كاملة، ولكن لأنها أعدت لتلاءم اقتصاداً مختلفاً عن مكونات الاقتصاد العالمي الحالي، فكان التركيز عند صياغة المعايير على الأصول الثابتة وقدرتها على توليد الدخل، ولكن في ظل ثورة المعلومات والتقنية تغيرت هذه الصورة تماماً، وأصبحت الأصول الثابتة لا تُشكل الجزء الأكبر من القوائم المالية للشركات. فعلى سبيل المثال إن 80% من قيمة الشركات في (S & P 500) في السوق الأمريكية تمثل أصولاً غير ملموسة، وهنا يعتقد الكثيرون أنه يلزم إيجاد وسائل للإفصاح تختلف عن الوسائل الكلاسيكية؛ لتلائم الواقع الاقتصادي، ومن هذه الوسائل ما تُعرف بمؤشرات الأداء الرئيسة (KPI)، ويعني ذلك الإفصاح عن مؤشرات الأداء التي عادة ما تكون موجهة للإدارة دون الإفصاح عنها للمستفيدين، ومنها على سبيل المثال كفاءة الموظفين، وجودة المنتجات ومناقشتها، ونسبة التعاقد، ونسبة الأعطال، حقوق الامتياز وقدرها، ورضا العملاء، وغيرها. وعلى الرغم من صعوبة إعداد قائمة بتلك المؤشرات إلا أنها تكاد تكون معيارية لكل صناعة على حدة.

ولا شـك أن الإفصاح عن هذه البيانات له سـلبية في نشر أسرار الشركة، إلا أنه يُعتبر مهماً لمتخذي القرار الاقتصـادي. وفي هذا التوجه كون معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مجموعة تُعرف بمجموعة تحسين تقارير الأعمال Enhanced Business Reporting Consortium (CRBE) التي تهدف أساسـاً إلى تطوير مؤشـرات الأداء وانتقاء المؤشرات لكل صـناعة والتي يمكن الإفصاح عنها للمسـتفيدين، وهذا التوجه سينشـر فيما يبدو حول العالم قريباً، وقد يقلل أحياناً من الإفصاح الكلاسيكي حسب معايير المحاسبة المتعارف عليها.

10. **الإفصاح عن القيم العادلة** Muorfn

كما أشـرنا سـابقا، طغى جدل أكاديمي ومهني منذ منتصـف القرن الماضي لتحديد أساس القياس المحاسبي، فهناك دعاة المدرسة الكلاسيكية مثل (ليتلتون وباتـون) اللذين يريان أن الوسـيلة المثلى للقياس المحاسـبي يجـب أن تعتمد على أسـاس التكلفة، لكونها الوسـيلة المثلى للحفاظ على موضوعية القياس المحاسبي، بينما يرى رواد المدرسـة التفسيرية منذ الأربعينيات الميلادية من القرن العشرين مثل (كانون) قصـور أساس التكلفة عن تصوير الواقع المالي للشركات، ولا بد من تقريب القياس المحاسـبي من خلال إحلال الكلفة بالقيم الحالية، هذا الجدل تم إحياؤه في السـبعينيات الميلادية من القرن العشرين، وعلى الأخص عندما تجاوز التضخم في أمريكا 14% سنوياً، مما حدا بمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى إصـدار المعيـار رقـم (33) لعـام (1979م) الذي ألزم الشـركات بضـرورة الإفصـاح عن تعديل القوائم المالية للتضـخم، وكذا الإفصـاح عـن القيم العادلة (الحالية) لبعض عناصـر القوائـم المالية، ولقد ترك هذا الإفصـاح اختيارياً في منتصف الثمانينيات الميلادية، وذلك بعد أن تقلص التضخم في الولايات المتحدة، كمـا قل الجدل المهني بشـكل جذري منـذ ذلك الوقت، ولكن اسـتمرت المطالبات الأكاديمية وبعض جهات المستفيدين باستمرار عملية الإفصاح عن القيم الحالية، سواء أكان إفصاحاً رئيساً أو إفصاحاً مصاحباً لما هو موجود.

ولقد تجددت تلك التوجهات وعلى الأخص بعد الفضائح المالية، حيث شكلت هيئة الأسـواق والأوراق المالية (SEC) لجنة للإجابة عن سـؤال أساسي فيما إذا

كانت المعلومات المحاسبية المنتجة حسب معايير المحاسبة وأساس الكلفة قادرة على تكوين مدخلات لتقييم الشركة، ولقد رأس هذه اللجنة عميد كلية التجارة بجامعة (YALE) البروفيسور V. Garten الذي انتهى إلى نتيجة مهمة مضمونها أن تقييم الشركات في السوق المالي يعتمد بالدرجة الأولى على الأرباح المستقبلية وتدفقاتها النقدية، ويبحث المستفيدون بناءً على نتائج دراسات ميدانية متعددة عن معلومات للتنبؤ بمثل هذه المتغيرات، وأن القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الحالية تعجز عن إعطاء المستفيدين مثل هذه المعلومات، ويقترح أن يُقرن الإفصاح الحالي بتحديد للقيمة العادلة للأصول وكذلك المؤشرات المالية وتحليل مكونات الدخل[12].

ونتيجة لمطالبات جهات عدة، وبناء على طلب هيئة الأسواق والأوراق المالية (SEC) بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في دراسة سبل الإفصاح عن القيم العادلة؛ للأصول، وانتهى في 2005/6/15م إلى إصدار مشروع قياس القيم العادلة «Fair Value Measurement» وتوصل المجلس إلى ضرورة الإفصاح عن القيم العادلة لكونها مدخلاً أساسياً يحتاجه المستفيدون لاتخاذ القرارات الاستثمارية في عصرنا الحاضر، وعلى الرغم من اقتناع المجلس بوجود مشكلات عدة لقياس القيم العادلة، إلا أن هذا لا يمنع من استخدام الاجتهاد والحكم الشخصي للوصول إليها في حالة عدم وجود سوق حر تُحدد قيمها العادلة. ومن المتوقع أن يصدر هذا المعيار قريباً.

كما أن الاتحاد الأوروبي الذي طبق المعايير الدولية، بدأ من نهاية عام 2005م يُطالب جميع الشركات المتداول أسهمها في أسواق أوروبا المالية أن تقوم بالإفصاح عن القيم العادلة لأصولها وخصومها إضافة، إلى القوائم المعتمدة على الكلفة التاريخية.

ولا شك أن توجه أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي للإفصاح عن القيم العادلة، بالإضافة إلى الكلفة التاريخية، ستتبعه تطبيقات في جلّ دول العالم، ومن أمثلة ذلك ما صدر أخيراً (2009) عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بضرورة الإفصاح عن بعض مفردات القيم الحالية لبعض عناصر القوائم المالية.

11. عالمية معايير المحاسبة

لا هوية أو جنسية للاستثمار في الأوراق المالية، هذا هو شعار وهدف جميع الأسواق العالمية، فبإمكان المستثمر في أصغر قرية في آسيا أو أفريقيا الشراء والبيع من خلال الإنترنت أو بطريق غير مباشر، وبسرعة فائقة في جلّ الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من بساطة هذا الشعار، إلا أن تداعيه على المحاسبة جَلَل، حيث كانت الدول تركز على محلياتها وبيئتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند إعداد معايير المحاسبة، والآن أصبحت تواجه مستفيدين يمثلون سكان الكرة الأرضية، وإذا كان صعباً في مراحل سابقة تحديد حاجات ورغبات المستفيدين، لإنتاج المعلومات ذات الفائدة لهم، فإن الأمر أضحى مستحيلاً لاختلاف حاجات المستفيدين حول العالم. وكما أشرنا آنفاً إلىأن التوجه إلى ما يعرف بأسلوب المبادئ عند إعداد المعايير المحاسبية بدلاً من الدخول في التفاصيل قد يكون أحد الحلول، إلا أن الحل المثالي في نظر كثيرٍ من المهنيين والأكاديميين هو التوجه لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، والعمل على تقارب وتوافق المعايير المحلية مع تلك المعايير، ومما ساعد هذا التوجه ذلك الزخم من الدعم المادي والمعنوي الذي تلقته المعايير الدولية من الاتحاد الأوروبي وأستراليا ونيوزلندا وكندا وبعض دول آسيا والشرق الأوسط، حيث يلزم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) في أغلب هذه الدول، وعلى الأخص الاتحاد الأوروبي وأستراليا ابتداءً من مطلع العام 2005م.

ولقد استمرت الجهات المصدرة للمعايير في أمريكا خلال القرن العشرين مصرة بشكل مبدئي على الاستمرار في إصدار معايير محلية وعدم الاعتراف بالمعايير الدولية، وذلك لكونها معايير مبادئ وليست معايير تفصيلية، وكما أسلفنا فإن الفضائح المالية وتداخل أنشطة الشركات، وكذا عولمة نشاطاتها، والمطالبة بتطبيق المحاسبة على أساس المبادئ وليس التفاصيل، جعلت مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) يبدأ في التفكير بشكل جدي في الانضمام إلى المجتمع الدولي، وذلك من خلال التأثير المباشر في إصدار المعايير

الدولية؛ لتتلاءم مع المحيط الأمريكي بدلاً من تركها للآخرين مادام أنه في نهاية المطاف سيتم تطبيق المعايير الدولية على كثير من الشركات الأمريكية العاملة في دول العالم. لذا بدأ المجلس مشروعات مشتركة مع مجلس المعايير الدولية بغرض دراسة الاختلافات بين المعايير الدولية والأمريكية ومحاولة العمل على توافقها، كما وافق الاتحاد الدولي على أن يكون لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حق المشاركة الفاعلة في إصدار معايير المحاسبة الدولية.

ومن المتوقع قريباً أن يتم تقارب كبير بين معايير المحاسبة الأمريكية والدولية، فإذا تم ذلك فإنه يمثل توجهاً نحو عولمة معايير القياس والعرض والإفصاح حول العالم وتقرير دور لجنة معايير المحاسبة الدولية مادياً ومعنوياً، وعلى الأخص بعد أن تحررت من قيود الاتحاد الدولي للمحاسبة وعززت دورها واستقلالها.

كل هذا لا يعني ألبتة عدم اهتمام الدول بمعايير المحاسبة المحلية، حيث ستستمر الدول في إصدار معايير المحاسبة الخاصة بها وبما يُلائم بيئتها المحلية، شريطة أن تكون متوافقة مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن آثار الأزمة المالية الحالية (2008م) لم تظهر بعد، ومازال السياسيون يحاولون معالجة آثارها الآتية، وقد يظهر في نهاية المطاف حلول رقابية وتدخل حكومي مباشر في ملكية الشركات، وقد تعدل أركان المهنة تأهيلاً وإجراء وهيكلة، وقد يتعدل النموذج المحاسبي بكامل تفصيلاته.

ثالثاً: المحاسبة في المملكة ورياح التغيير

لعلنا بعد أن سقنا بعض الأمثلة على المقترحات التي تتبلور الآن في المحافل العالمية المهتمة بالأسواق المالية العالمية والمهنة، وقد يكون بعض منها رأى طريقة للتطبيق، بأن نحاول أن نستقرئ أثرها على المحاسبة في المملكة على وجه الخصوص، والمنطقة على وجه العموم.

لا يمكن للفاحص إلا أن يلاحظ أن المنطقة شهدت بداية هذا القرن تحولات اقتصادية هائلة نتيجة تضاعف أسعار النفط مرات عدة، مما ولد معه تدفقات

نقدية هائلة لاقتصاديات المنطقة سواء مباشرة لدول النفط أو غير مباشرة للدول الأخرى، وأدى ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي الحكومي ومتوسط الدخل للأفراد معاً، ولو لم تكن المعادلة عادلة، ولقد أدى ذلك إلى أن جزءاً من هذه التدفقات النقدية توجهت بشكل طبيعي إلى الاستثمار، وذلك عن طريقين فقط هما العقار وسوق المال، مما كان له أثر كبير في زيادة هائلة بأعداد المستثمرين أفراداً ومؤسسات مالية، حيث تجاوز عدد المحافظ المسجلة في البنوك السعودية أربعة ملايين محفظة عام 2006 في حين لم يتجاوز 200.000 محفظة في عام 2003م، وتدافع «الناس» وأقصد بهذه الكلمة العامة، على استغلال هذه الفرص، مما أدى إلى تضخم هائل في أسعار الشركات المساهمة في الأسواق المالية في ظل عدم وجود هيكلية نظامية وقوة لتطبيق الأنظمة، وأضحى السوق المالي الشغل الشاغل للصغير والكبير، حيث تجاوز مؤشر السوق المالي السعودي أكثر من 20.000 نقطة في بداية عام 2006 مقارنة بنحو 3000 نقطة بداية الألفية، واستغل السوق من قبل قلة، سواءً كان من خلال المعلومات الداخلية Inside Information أو من خلال التداولات غير المشروعة Inside Trading.

استيقظ «الناس» في منتصف شهر فبراير 2006 على الحقيقة التي تكمن في أن سعر سهم أي شركة لا بد أن يكون عاكساً لأدائها، وليس فقط لأسعار المضاربة فيها، ومما زاد المشكلة تعقيداً الأزمة المالية العالمية الحالية (2008م) التي عادت معها أسعار البترول إلى الانخفاض إلى نحو 40 دولاراً، فانهارت الأسواق، وانهارت معها استثمارات «الناس» وتراجع مؤشر الأسهم المحلية إلى ثلث نقاطه بحلول عام 2007م، وهوى المؤشر إلى مستوى 4000 نقطة في نهاية 2008م، وتعقدت وتشابكت المصالح، ومما زاد المشكلة تعقيداً أن الأغلبية تحت مظلة الإغراء المالي، لم يكتفوا باستثمار مدخراتهم فقط، بل تجاوزوها أضعافاً مضاعفة عن طريق الاقتراض المباشر من البنوك، وتدخلت الحكومة مرات عدة لمحاولة معالجة الأمر، ولكن مع الأسف بعد فوات الأوان، ولقد أدت هيئة السوق المالية Cma دوراً بارزاً وتاريخياً في تطبيق بعض الحلول القاسية، ولكنها قد تكون مفيدة على المستوى المتوسط والطويل.

إنها قصة تكررت في أسواق المنطقة، وأثرها على المحاسبة واضح وجلي، فلقد ارتفع مستوى الوعي المالي «للناس» ، وبدأت المؤسسات المالية بعد الترخيص لها في العمل على استقرار السوق وتحويله من سوق «قمار» إلى سوق استثمار. ولعل من أهم التأثيرات المباشرة هو اعتراف الجميع بأهمية التحليل الأساس «Fundamental Analysis» كمنطلق للاستثمار، وهذا يعني أهمية منتجات المحاسبة المالية «القوائم المالية» التي لم تكن ضمن اهتمامات أغلب العامة.

وهنا «مربط الفرس» ، فإن تنامي أهمية التحليل الأساسي لفت العامة إلى القوائم المالية، ومن ثم أسلوب إعدادها، وبدأ العامة يعون أهمية السياسات المحاسبية وأثرها المباشر على نتائج الشركات ومن ثم أسعار أسهمها، وأدى هذا إلى ضغط شعبي على المهنيين ومسؤولي الحكومة والشركات إلى مزيد من الإفصاح وتبسيط العرض، وشاركت الصحافة المحلية سواء العامة أو المتخصصة في نقل الآراء إلى هؤلاء المسؤولين، وبدأ هذا الضغط يؤتي أكله، حيث تم في منتصف عام 2007 شطب شركتين مساهمتين من قائمة الإدراج مؤقتاً، وذلك نتيجة لتجاوزات محاسبية، ونتيجة لهذه المفاجأة خسر ملاكها مئات الملايين، وألقي اللوم بالدرجة الأولى على مجلسي إدارة الشركتين، وطال المهنةَ جزءٌ من اللوم؛ كل هذا وذاك أدى إلى حراك شعبي يطالب بأهمية وضرورة الانتباه إلى مهنة المحاسبة والمراجعة لارتباطها باستثمارات العامة والخاصة، مما أدى إلى حراك أكاديمي ومهني لاستقراء مستقبل المهنة.

وكان للمجلس الأعلى للاقتصاد دور مهم في بلورة فكرة الخصصة في المملكة، بعد إحساس العامة بنجاح تجربة خصصة الاتصالات السعودية على الخدمة والكلفة، وأعدت برامج طموحة لخصصة قطاعات متعددة سيكون لها أثر مباشر على سوق المال، ومن ثم تنامي الطلب على منتجات المهنة وزيادة الضغط على تحسين أدائها؛ بالإضافة إلى أن صدور نظام الاستثمار الأجنبي وتأسيس الهيئة العامة للاستثمار أدى دوراً مهماً في جلب استثمارات ضخمة للمملكة، وأدى إلى

تنامي فكرة مواءمة معايير المحاسبة السعودية للمعايير الدولية، ولا شك أيضاً أن صدور نظام الضرائب الذي سبق أن أشرنا إليه أوضح بشكل جلي أهمية إعداد القوائم المالية على أساس معايير المحاسبة السعودية، كما أن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية أسهم بشكل مباشر في تطوير النظم المالية والقانونية ومن بينها النظم المهنية بما في ذلك هذا المحيط الاقتصادي والمهني والحراك الشعبي، فلا بد أن بعضاً من رياح التغير ستهب على المهنة في المملكة والمنطقة ومن نتائج ذلك، إنشاء وحدة خاصة في هيئة السوق المالية تعنى بشكل أساسي بعملية متابعة القوائم المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال، وتشديد العقوبة على المخالفين، مع تحديد تواريخ محددة للإفصاح عن نتائج القوائم المالية الربعية والسنوية، وكذا التأكد من تطبيق معايير المحاسبة السعودية بدقة. ومن نتائج ذلك أيضاً التعاون الواضح بين هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتطوير معايير المحاسبة والعمل على تواؤمها مع معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع مشترك يجري حالياً تنفيذه، بالإضافة إلى تحسين النظم المالية للشركات المساهمة واستقطاب الكفاءات المؤهلة؛ خوفاً من وقوعها في مخالفات مالية، وكذا زيادة حرص المراجعين القانونيين عند فحصهم للقوائم المالية الربعية ومراجعة القوائم المالية السنوية؛ خوفاً من تطبيق العقوبات، ومن نتائج ذلك إعادة النظر في نظام الشركات السعودية، ولا شك أن انهيار السوق المالية كان له أثر الزلزال في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة، وستهب رياح التغيير بشكل قوي ليس على المملكة فحسب، بل على المنطقة جميعاً.

فقد ترى قريباً، إعادة النظر في الإطار الفكري للمحاسبة المالية في المملكة، سواء ما تعلق بأهداف المحاسبة المالية أو تحديد مفاهيمها، وتعريف للعناصر وكذا أساسيات القياس، بالإضافة إلى تبسيط لغة العرض المحاسبي ليفهمها عامة المجتمع وليس النخبة، كما هو جارٍ حالياً، والعمل بشكل جدي على تعريف وتحديد الإفصاح الكافي، بحيث يكون نابعاً من حاجات المستفيدين زماناً ومكاناً.

وكما هو معلوم، فإن معايير المحاسبة السعودية تأخذ الزاميتها من نظام المحاسبين القانونيين الذي أعطى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كامل الصلاحية في إعداد المعايير المهنية ومراقبة تطبيق أعضائها لتلك المعايير وعززت هذه الصلاحية بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية الذي ألزم الشركات المدرجة في سوق المال، باعتبار معايير المحاسبة الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أساساً لإعداد القوائم المالية، كما أن نظام الدخل (الضريبة) الصادر حديثاً، قد أكد على ضرورة استخدام معايير المحاسبة السعودية لإعداد القوائم المالية للشركات الخاضعة للضريبة، حيث تستخدم تلك القوائم كأساس لإعداد الوعاء الضريبي. ولقد أدركت تلك الجهات مجتمعة الضغط الذي تواجهه من كافة طبقات المجتمع، وعلى الأخص المستثمرين في أسواق المال، وبدأت هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مشروع مهم لإعادة دراسة كفاءة معايير القياس والإفصاح للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال، ومدى الالتزام بتفاصيلها، بالإضافة إلى قدرتها على عكس عدالة نتائج تلك القوائم، وفي رأيي إن نتائج هذا المشروع حال إنجازه ستكون لها آثار مباشرة على مراجعة كثير من تفاصيل المعايير، بالإضافة إلى إعادة النظر في مكونات الإطار الفكري للمحاسبة في المملكة سواء ما يتعلق بأهداف المحاسبة المالية أو مفاهيمها.

فعلى سبيل المثال قد يلزم الآن العمل على توسيع قاعدة الأهداف لتشمل خدمة المستفيد الذي لا يستطيع الحصول على المعلومة من خلال إمداده بالقوائم المالية إلى إمداده بمعلومات تتعلق بالتقارير المالية كما هو الحال في أهداف المحاسبة في أكثر دول العالم؛ كما ستشهد أيضاً تعديلاً في أساس القياس، وذلك بالتحول من الكلفة التاريخية كأساس إلى قيم أكثر واقعية ولو لبعض عناصر القوائم المالية، كما ستشهد أيضاً تعديلاً في فرض ثبات وحدة القياس النقدي جراء ما يلاحظ من تغيرات هائلة في أسعار صرف العملات ومعدلات التضخم العالية.

كما قد نرى قريباً تعديلات جوهرية في نظام الشركات السعودي الذي يناقش حالياً في مجلس الشورى، ومن هذه التعديلات المواد المتعلقة بمالية الشركات

ومسؤولية الأطراف المتعددة حيالها، بالإضافة إلى ربط عدالة القوائم المالية بتطبيق معايير المحاسبة السعودية. كما قد نرى تحديداً دقيقاً لمسؤولية كافة أطراف نماذج الأعمال من ملاك حاليين ومتوقعين، ومديرين وإداريين حاليين ومتوقعين، وموظفين وموردين وغيرهم، بالإضافة إلى المحاسبين والمراجعين القانونيين؛ كما سنرى توضيحاً دقيقاً للعقوبات المدنية والجنائية لكافة الأطراف عند إهمالهم العادي أو الجسيم، وسنرى تطبيقاً دقيقاً لحوكمة الشركات، حيث صدرت لائحة الحوكمة للشركات السعودية، وسيشمل نظام الشركات الجديد مواد تحدد مسؤولية جميع الأطراف عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وعدالة منتجاته. وقد نرى قريباً رفع قضايا على المحاسبين القانونيين في حال الإهمال العادي أو الجسيم، وقد بدأت بوادر تلك القضايا في الظهور. فحالياً تُنظر قضيتان لدى ديوان المظالم، ولا شك كما أسلفنا في أن القضاء كان له دور في تأسيس قواعد تطوير مهنة المحاسبة في الغرب، كما قد نرى الاستثمار في تطوير نظم المحاسبة في الشركات عامة والمساهمة خاصة، في الاستفادة القصوى من التطور التكنولوجي، حيث لاحظنا مؤخراً أن بعض الشركات المساهمة تصدر قوائمها المالية بعد يوم واحد من إقفال حساباتها.

كما قد نرى ضغطاً اجتماعياً على الجامعات السعودية لتطوير خريجيها بما يتلاءم مع حاجات السوق، وذلك بالرفع من مستوى مناهجها ومتابعة التطورات التكنولوجية وتطوير أساليب تعليمها والرفع من مستوى أعضاء هيئة تدريسها، وهنا يجب أن نشير إلى دور اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إذكاء روح التنافس بين الجامعات لترقى بخريجيها إلى مستوى ذلك الاختبار. وقد نرى تشكيل مجلس جديد تابع لهيئة السوق المالية يعنى بالمحاسبة والمراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال على غرار مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة التابع لهيئة الأسواق والأوراق المالية الأمريكي Sec. كما قد يتم العمل بشكل جدي على مواءمة معايير المحاسبة السعودية مع المعايير الدولية، بحيث تبقى اللغة العربية أساساً لتلك المعايير، وأن يعدل ما يتعارض مع

المعايير الدولية (إن وجد)، حتى يتم الوصـول إلى الهدف في كون معايير المحاسبة السعودية أساساً لإعداد القوائم المالية للشركات في المملكة، وأن هذه المعايير تحت إطـار المعايـير الدولية، مع إبقـاء المعايير المحليـة التي تلائم المحيـط الاجتماعي والاقتصادي في المملكة، مثل الإفصاح عن الفوائد الربوية، سواء في صافي الدخل أو توزيعات الأرباح، وأسـاليب معالجة الزكاة الشرعية، باعتبارها مصروفاً أو توزيعاً للدخـل وغيرها الكثير، وأعود إلى أن إعداد المعايير باللغة العربية يعتبر ذا أهمية، نظراً لكونه ذا ميزة تنافسـية للشباب السـعوديين والعرب عند التوظيف، وإلا أدى إلى دخولهم في منافسة عارمة مع غير العرب، وقد يصبحون غرباء في أوطانهم.

إن الأزمـة الماليـة العالمية عـام (2008م) التي كما يقال: قد أكلت الأخضـر واليابـس، لابـد أن تنتـج رياحـاً عاتيـة تغـير أركان المهنـة. وإن ريـاح التغيير في مفاصـل المحاسـبة علماً ومهنة قد هبت من الغرب، ولا بد لنا أن نستعد مسبقاً في منطقتنـا قبل أن تحطم ما تم بناؤه. ولعل تشـجيع الأبحـاث الميدانية والأكاديمية وتفعيل دور الجامعات وجمعية المحاسبة السعودية يعد الخطوة الأساسية لمثل تلك الاستعدادات، والله أعلم.